التزام كل من المغرب وفرنسا وألمانيا والبرتغال وإسبانيا بتعزيز اندماج أسواق الكهرباء المتجددة بين الشركات

وقعت البلدان الخمسة ممثلة في كل من المغرب وفرنسا وألمانيا والبرتغال وإسبانيا في بروكسيل بيانا مشتركا يضع إطارا لتسهيل التبادل التجاري العابر للحدود في مجال الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين الخواص، وذلك تنفيذا لخارطة الطريق التي تمخضت عنها الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر المناخ في مراكش ، والتي تم التوقيع عليها التي تهم التبادل المستدام للكهرباء المتجددة بين هذه البلدان.

وأستمرارًا للعمل المنجز في إطار هذه المبادرة، يأتي توقيع و البلدان الخمسة الأسبوع الماضي في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسيل إعلانا مشتركا جديدا لدمج أسواق الكهرباء المتجددة بشكل تدريجي وذلك بحضور المفوضية الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط ومازن بصفته أمينا عاما للجنة التوجيهية لخارطة طريق التبادل المستدام للكهرباء المتجددة.

ويؤكد هذا الإعلان الجديد على رغبة الموقعين القوية في إزالة الحواجز التي تم تحديدها لا سيما التنظيمية والمادية كما أنه يفصل خطة العمل التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري العابر للحدود في مجال الكهرباء المتجددة بين المنتجين والشركات المشتركة.

لتحقيق هذا المراد، أشارت الدول الموقعة إلى أنه بمجرد استكمال تشييد سوق الطاقة الداخلية الأوروبي بما في ذلك البنى التحتية اللازمة، سيتم رفع أهم العقبات التقنية التي تقف في طريق تجارة الطاقة الشمسية أو غيرها من الطاقات المتجددة.

عقب مراسم التوقيع قال مصطفى بكوري، رئيس مازن(المجموعة المكلفة بتسيير وتدبير الطاقات المتجددة)، " إننا نلتزم، بعد التوقيع على هذا الإعلان، بالعمل على إحداث سوق كهربائي مندمج بين المغرب وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال. إذ سيسمح بالعمل سويا لخلق بيئة مناسبة لإبرام عقود عابرة للحدود بين عدة شركات لتبادل الكهرباء النابعة من مصادر متجددة. سنحرص في غضون 12 شهرًا على توقيع مذكرة تفاهم تظهر التزام البلدان الخمسة بوضع التنظيمات والمساطر اللازمة للتعاقد على الكهرباء الخضراء عبر اتفاقيات شراء الطاقة العابرة للحدود."

هذا ومن المقرر إطلاق عملية تشاورية مع بداية سنة 2019 تشمل الشركات المشترية المحتملة والمنتجين، وذلك بهدف تسليط الضوء على فرص الاستثمار الرئيسية وفرص خفض التكلفة في البلدان الخمسة، والمساهمة في إنجاح استراتيجيات مكافحة التغير المناخي الوطنية واستراتيجية الاتحاد الأوروبي واتفاق باريس.

وسيساعد استيراد الكهرباء من البلدان ذات الموارد الشمسية والريحية المهمة كالمغرب الدول ذات الموارد المتجددة المحدودة على حصر تكاليف الطاقة التي تتحملها الشركات بشكل كبير دون الإخلاف بالتزامها تجاه التغير المناخي والانتقال الطاقي.

هذا وتتطلع البلدان الخمسة بكل ثقة إلى إثارة اهتمام الشركات التي تستهلك كميات ضخمة من الكهرباء (على غرار شركات تكنولوجيا المعلومات التي تعالج كميات هائلة من البيانات والصناعات الثقيلة) ومطوري محطات الطاقة المتجددة حتى ترى في هذه المبادرة فرصة استثمارية كبيرة.

ويشار أن مازن تعد الجهة المكلفة بتأمين تنفيذ خارطة طريق التبادل المستدام للكهرباء، وهي مجموعة أنشأت سنة 2010، حيث تعتبر الفاعل المركزي لتثمين استراتيجية الطاقة المتجددة في المملكة المغربية، وهو الراعي الرسمي المسؤول عن إنجاز الرؤية الوطنية للطاقات المتجددة، وهي الرؤية الطموحة التي تهدف إلى تغطية الحاجة الكهربائية الوطنية بحلول سنة 2030 وذلك من خلال مزيج طاقي يكون 52 في المائة منه متأتي من مصادر الطاقة المتجددة.

كما تهدف مازن إلى توجيه جميع مشاريعها المتكاملة للطاقات المتجددة نحو توليد الطاقة النظيفة بالأساس وفي نفس الوقت مراعات جميع الجوانب المحلية مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ تعتبر استراتيجية التنمية المحلية هي القلب النابض لرؤية مازن المستقبلية وتتلخص في تحويل واستغلال المصادر الطبيعية كقوة دافعة للتنمية.